

نشرة إخبارية 27/1/2012 :

طلبت مفوضية الشؤون الإنسانية - إدارة المنظمات الوطنية - عبر اتصال هاتفي صباح الأربعاء من مركز الخاتم عدلان أن يمدّها بقائمة تحوي المشاريع التي نفذت وتلك التي قيد التنفيذ من بداية العام 2010 وحتى العام 2012، على أن يتم ذلك قبل الساعة الواحدة ظهر نفس اليوم. تمت الإستجابة وذهب مندوبان من المركز على معرفة تامة بالمشاريع حيث قدما ملخصاً لها وأجابا على كل الإستفسارات التي برزت من قبل إثنان من موظفي المفوضية. أختتم اللقاء بعد مضي أكثر من ساعة بطلب لكل الوثائق والمستندات المتعلقة بتلك المشاريع على أن تقدم في وقت لا يتجاوز الساعة الواحدة من ظهر اليوم التالي، أي يوم الخميس 2012/1/26. كان طابع الإجتماع هو التحقيق والمساءلة على الرغم من قول الموظف بين الفيتة والأخرى أن غرض الإجتماع الوقوف على سير المشاريع ومعرفة المانحين الذين نتعامل معهم بالإضافة لكونه إجتماع دوري يشمل كل المنظمات حسب القوانين المنظمة للعمل الطوعي.

ذهب مندوب المركز في اليوم التالي وهو يحمل المطلوبات في الميعاد المحدد وأخطر من قبل موظف الإستقبال بالانتظار ريثما يفرغ الموظف المسؤل من إجتماع له. بينما هو في الإنتظار يشاهد كلاً من هالة عبد الحليم ومنى التيجاني تخرجان من المبني حيث كانتا في الإجتماع المشار إليه آنفاً.

يتضح من ذلك أن الإجتماع لم يك بغرض تفعيل لائحة العمل الطوعي ولا هو من
شاكلة الإجتماعات الدورية ولا إعتراض لنا على ذلك إذا تم في هذا السياق، لكن
ظهور السيدتين يوضح بجلاء أن الإجتماع للتحقيق والإستجواب، ونقول ايضاً لا نمانع
في التحقيق أو الإستجواب إذا تما بوضوح وتبيان الغرض.

لقد اشتمل الخطاب المرسل لمفوضية الشؤون الإنسانية المستندات التالية حسب
طلبهم:

1. الإتفاقيات الموقعة مع المانحين وعددها تسعة وتحوي اسم المشروع ومدته
واسم الجهة المانحة وحجم التمويل.... الخ.
2. كشف يحوي أسماء ومرتبات العاملين.
3. الهيكل التنظيمي (الإداري).
4. لائحة خدمة المستخدمين.

هذا ما وجب توضيحه في هذه المرحلة ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله.